



EcoPeace / Friends of the Earth Middle East
אקופיס / ידידי כדור הארץ המזרח התיכון
ایکوپیس / جمعية أصدقاء الأرض الشرق الأوسط



הסכם מים ישראלי - פלסטיני: הצעת ידידי כדור הארץ - המזרח התיכון

נהج إتفاقية حديثة لتقاسم مصادر المياه المشتركة بين الاسرائيليين و الفلسطينيين:
إقتراح مقدم من شبكة أصدقاء الأرض - الشرق الأوسط

מאת דיויד ב. ברוקס וג'ולי טרוטייר
أعدده ديفيد ب. بروكس وجولي تروتيير

עם גדעון ברומברג, נאדר אל חתיב ומונקת' מחיאר
הערות וביקורת מאת הלל שובל ונדב שלף

بمشاركة نادر الخطيب, جدعون برومברج, ومنقذ مهيار
كتب الملاحظات والنقد هيلل شوفال ونداف شيليف

נובמבר 2010

בתמיכת האיחוד האירופי
بدعم من الاتحاد الأوروبي



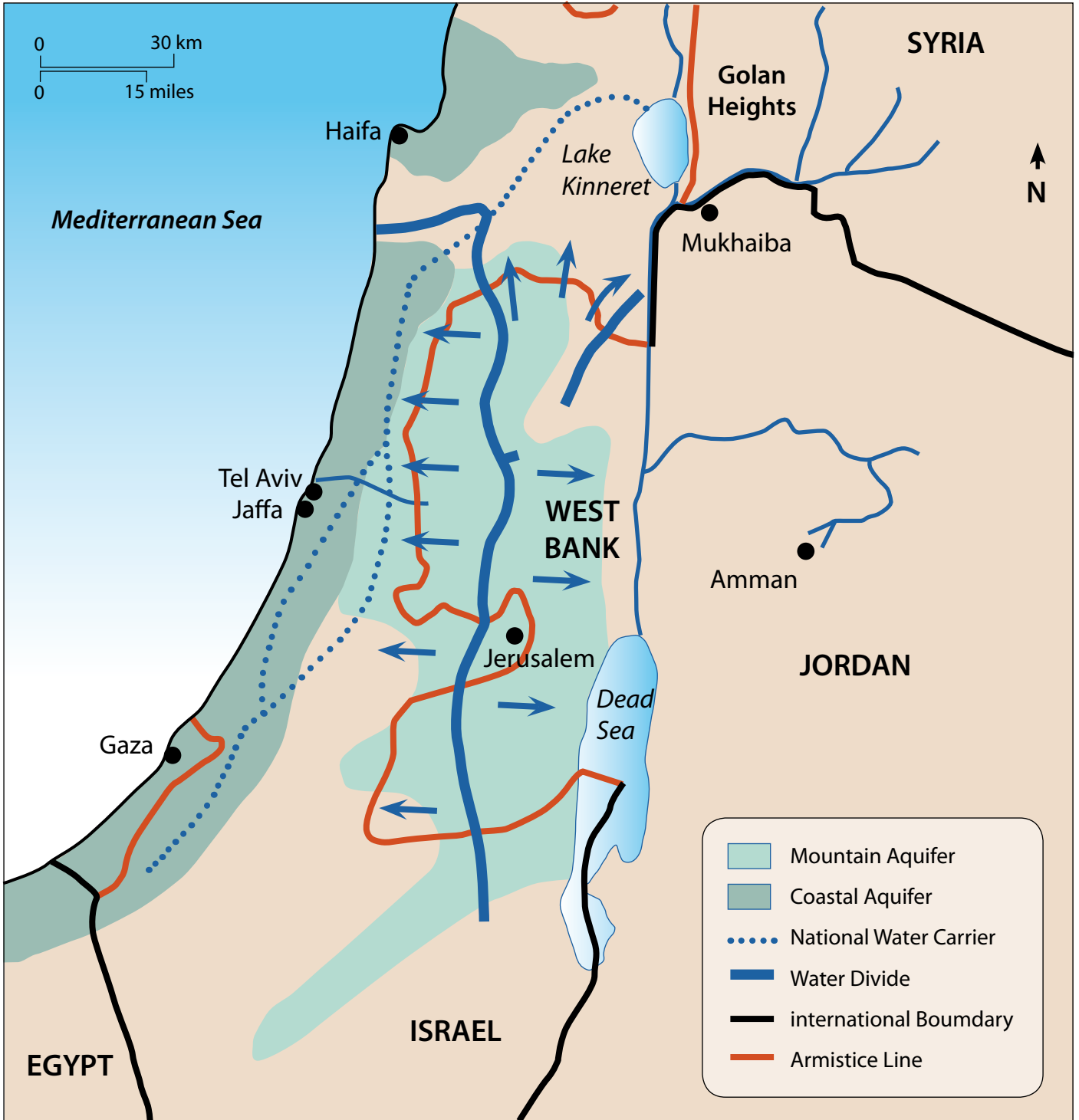


Figure 1: Illustrative Map of Water Sources



EcoPeace / Friends of the Earth Middle East
ايكوبيس / جمعية أصدقاء الأرض الشرق الأوسط
אקופיס / ידידי כדור הארץ המזרח התיכון



EcoPeace

نهج إتفاقية حديثة لتقاسم مصادر المياه المشتركة بين الاسرائيليين و الفلسطينيين: إقتراح مقدم من شبكة أصدقاء الأرض - الشرق الأوسط

أعدده

ديفيد ب. بروكس وجولي تروتيير

بمشاركة

نادر الخطيب, جدعون برومبرج, ومنقذ مهيار

كتب الملاحظات والنقد هيلل شوفال ونداف شيليف

بدعم من الاتحاد الأوروبي



صفحة المحتويات

5 ملخص تنفيذي

7 ... مقترح شبكة اصدقاء الأرض الشرق الأوسط لاتفاقية مياه فلسطينية - اسرائيلية حول المياه العذبة

ملخص تنفيذي

عادة ما تعتبر اتفاقيات الماء عبر الحدود على أنها اتفاقيات حصص . أي انه يتم التعامل مع الماء كما لو أنه كان كعكة تتقاسمها دول مشاطئة. ويسري هذا الأمر على الأراضي التي تعتبر ثابتة وانما لا يسري على المياه والتي ليست تتحرك فقط عبر وتحت الحدود السياسية للدول وإنما يمكن استغلالها أكثر من مرة منذ لحظة تكونها كرواسب حتى تجد طريقها باتجاه البحر أو تتبخر أو تصب في آبار جوفية عميقة. وعلى الرغم من كون الحصص الثابتة مفيدة أحيانا لتجنب النزاع وإيجاد حلول لمشاكل مستعجلة على المدى القصير إلا إنها تعتبر طريقة غير ملائمة لضمان إدارة فعالة وعادلة ومستدامة للمياه المشتركة على المدى البعيد. فالمعادلات والصيغ القديمة للأنظمة الشرعية حول حصص توزيع المياه مثل "الأول فالأول له الحق" قد تم استبدالها تدريجيا في معظم أجزاء العالم . وعلى كل حال لا يوجد سبب لاستمرارها في هذه المنطقة بعد مرور أكثر من خمسين عاما من الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فالاتجاهات الأحدث تشدد على مسؤوليات استعمال الماء المشترك بطرق منطقية وعادلة وتعمل على تجنب إلحاق الأذى بالدول المجاورة. فالنقطة المركزية هنا هي في تحديد هذه الشروط بطرق تكون قابلة للتطبيق والقبول في ظروف معينة مما ينقلنا هذا الأمر إلى جوهر اهتمام هذا التقرير الصادر عن ايكوبيس / أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط.

إن مقترح شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط يتبنى هيكلية إدارة مشتركة بين إسرائيل والحكومة الحالية أو أي حكومة مستقبلية لفلسطين بالشكل الذي يؤدي إلى حل النزاع المستمر حول استخدام المياه ويفعل ذلك بطريقة فعالة من خلال رفع صفة الوطنية والأمن حول استخدام المياه. أي انه يتم مشاركة المياه من خلال قواعد صممت لحماية النظام البيئي في سبيل مصلحة الجميع و كذلك توصيل المياه إلى أطراف مختلفة بطرق تلبى احتياجاتهم و تسمح بتطورهم دون اللجوء إلى إفقار تنمية الجار أو نزاعات أو خلافات الأمن القومي.

لم تكن عملية الإدارة المشتركة للمياه بالعملية السهلة أبدا إلا أنها أصعب بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين بسبب السنوات الطويلة من النزاع بينهما وبسبب نسبتهما المختلفة وأنماط التطوير الاقتصادي خلال تلك السنوات وكذلك الاتجاهات المختلفة باتجاه إدارة المياه التي يتبناها كل طرف ، فإسرائيل اتبعت اتجاه أعلى ثم أسفل ، أما الفلسطينيون فاتبعوا اتجاه الأسفل ثم الأعلى.

إن جوهر الاتجاه المعدل حول المياه المشتركة بين شعبيين ذا سيادة يقع في عملية الوساطة وحل النزاعات مع كون الخطوط الأساسية متوازية مع احتياجات العدل والإنصاف والاستدامة. وهناك أربعة أطراف تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمقترح. جهازان رئيسيان بحيث يكون كل جهاز مسئولاً أمام حكومته ويقود العملية. لجنة ثنائية للماء ومجلس الوساطة للماء. ويتألف كل جسم من عدد متساو من الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين بالإضافة إلى عضو إضافي من الخارج. وإذا كانت هناك حاجة إلى التصويت فإن القواعد توضع لمنع أي جانب

من السيطرة على الآخر. فاللجنة الثنائية للماء ستستبدل اللجنة المشتركة للمياه الحالية وتكون مسؤولة عن كل مصادر المياه المشتركة وليس المصدر الفلسطيني لوحده. وتتخذ قرارات رئيسية حول نسب الضخ والتسليم بناء على النصائح والمشورة في جسم مهم يسمى "مكتب الاستشاريين العلميين" ويتألف من طاقم معين أو مقترح من الحكومتين. وإذا وجدت اللجنة الثنائية للماء أنها غير قادرة على قبول قرار الاستشاريين العلميين أو أن هناك مجموعة أو لجنة تعارض القرار عندها يبدأ عمل مجلس الوساطة للماء. بناء على مشورة جسم استشاري آخر فأن مجلس إدارة الماء المحلي المسئول عن تقديم المشورة وإذا كان ملائماً يكون ممثلاً للمجالس المحلية الأخرى، فان لدى مجلس الوساطة للماء عدة وسائل لتنفيذ عملية البحث المحلي عن حل بما في ذلك المنتديات العامة والتحقيقات العلمية. وفي نهاية المطاف سيتم الإشارة بشكل اقل بخصوص نجاح العملية ليس من خلال عدد النزاعات التي تم حلها من خلال جهود الوساطة ولكن من خلال الأعداد (التي من الصعب توثيقها) والتي تم حلها من خلال عملية المفاوضات المبنية على التنازل والكسب والتي لا يمكن أن تصل أبدا طاولة مفاوضات الوساطة الرسمية.

ومن خلال هذه العملية فان الأهداف الأولية للمساواة والاستدامة تصبح مرتبطة من جانب واحد بالحاجة إلى حماية رأس المال بحيث تكون إدارة الماء فعالة اقتصادياً من حيث المبدأ ومن الجانب الآخر ترتبط بالحاجة إلى المحافظة على رأس المال المؤسسي والاجتماعي بحيث يكون أي حل للقضايا المتعلقة بالماء المشترك قابل للتنفيذ عملياً وعلى كلا الجانبين من الحدود. وبالرغم من الأهداف والمبادئ والهيكلية المؤسسية التي تم تطبيقها بشكل خاص على المياه المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا انه يمكن تطبيقها على أي مكان في العالم تكون فيه المياه عبر الحدود مقسمة ولا تعمل على توحيد شعبين أو أكثر. إذا فالعملية هي أكثر باتجاه العلوم الاجتماعية وحل النزاعات من أن تكون باتجاه العلوم الفيزيائية والهيدرولوجية. على الرغم من أن هذه الأنظمة توفر بالفعل السياق الذي سيعمل فيه أي تصميم مؤسسي، ينتهي التقرير بعدد من التعليقات حول الخطوات القادمة الواجب اتخاذها في سبيل تحريك مقترح (أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط) إلى الأمام على المدى القصير و البعيد.

تدعي إسرائيل أنها سنت القانون الوطني الحديث الأول للماء من خلال تبني القانون الأساسي للماء في ١٩٥٩. إن المقترح الوارد في هذا التقرير موجه لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين لصياغة أول اتفاقية ثنائية حديثة للمياه. وهو الأمر الذي يمكن تمريره إلى اتفاقية الحل النهائي بين الدولة الحالية إسرائيل والدولة المستقبلية فلسطين.

الفصل الرابع

مقترح أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط لاتفاقية إسرائيلية فلسطينية حول الماء الصالح للشرب

لا يمكن للمعاهدات و الترتيبات المؤسسية أن تبقى ثابتة ، فعوامل مثل متطلبات الماء و أمطاط الاستهلاك و فعالية الإدارة تتغير مع الوقت كما تتغير هياكل إدارة المياه و الممارسات و العمليات ربما لن يكون من السهل صياغة معاهدات ديناميكية ، و إنما صياغة معاهدة لتعبر في غاية الأهمية للسنوات القادمة (فارييس و بيسواس و تورناجادا ٢٠٠٨ ص ٩) .

لقد أظهرت تقارير حساسة أحيانا الماء على أنه المشكلة الرئيسية التي تفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن الحدود و اللاجئين و مكانة القدس و المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة تبدو كأنها أكثر ميلا للنزاع منها إلى المفاوضات و الباحثين. فقد بين كل من (ولف و غليك) أكثر من مرة أن الدول المتشاطئة تتعاون حول المياه الحدودية بدلا من القتال حولها. (ولف ١٩٩٨ ، غايك ٢٠٠٠) وتعرض إسرائيل و الأردن حالة في الصميم ، كما تم الإشارة إليها في الملحق الثاني لمعاهدة السلام بينهما في عام ١٩٩٤.

مع ذلك فإن غياب حروب حول الماء لا يعني أن الماء الصالح للشرب يخلو من النزاعات . فعلى سبيل المثال إن تخطيط المدن و الذي يسمح بوجود أسطح صلبة على قمم التلال يمكن أن يتدخل بشكل كبير في مخزون الينابيع في الوادي المقابل . فالمدن التي تحتاج إلى الماء للاستعمال المنزلي يمكن أن تجد أنفسها في نزاع مع المزارعين الذين يحتاجون إلى الماء للزراعة و تربية الماشية ، فالمزارعين الذين قرروا تغطية قنوات الري بطبقة من الاسمنت يمكن أن يساهم قرارهم في الحد من تسرب المياه إلى الآبار الجوفية وهو الأمر الذي يؤدي انسياب الماء في آبار القرى المجاورة . كما أن الحفر الامتصاصية أو الأسمدة المنتشرة في الحقول يمكن أن تصل إلى الآبار الجوفية والتأثير على نوعية مياهها. و يمكن لضخ الماء فرديا أو جماعيا و بشكل مفرط أن يؤدي إلى منع الأنظمة البيئية من توفير عدد من الخدمات مثل إزالة التلوث و التحكم بالمزروعات والفيضانات ، فهذه عبارة عن نزاعات المياه الحقيقية التي تحدث كل يوم في سائر أنحاء العالم. فهي بحاجة إلى إيجاد حلول لها، إلا أنها في كثير من الأحيان تحصل على القليل من الاهتمام في الحوار الوطني و الذي يظهر الماء كجزء من الثروة الوطنية. ومن المؤكد أن هذا الأمر ينطبق على الإسرائيليين و الفلسطينيين الذين يتجهون إلى تضخيم النزاع ليصبح قضية تتعلق بالأمن الوطني.

بدلا من التركيز على الحروب الدولية فإن المسألة السائدة حول المياه الحدودية اليوم كما هو الأمر دائما هو

التأكد من أنه سيتم إدارت مصادر المياه المشتركة بطرق فعالة وعادلة ومستدامة . وليتسنى تحقيق هذه الأهداف الأوسع يتوجب في هذه المنطقة كما هو الحال في أي مكان آخر أن تتم معاملة إدارة الماء على أنها مسألة أقل فنية وأكثر سياسية (فيتلسون ٢٠٠٢ و بلومكويس و انجرام ٢٠٠٣ و مول ٢٠٠٩).

كما ذكر آنفا نجد أن الاتجاه السائد نحو مشاركة المياه هو تقسيم الماء كما لو أنها كانت كعكة، حيث يتم تقسيم المياه المتوافرة بين الأمم المتشاطئة بناء على صيغة كمية تشمل على حصص مطلقة أو نسب مئوية. لقد كان ذلك النهج المستخدم في معاهدة السلام الإسرائيلية-الأردنية وبالنسبة لاتفاقية أوسلو. وتنعكس حاليا في المقترحات التي يعرضها فريقا التفاوض الإسرائيلي والفلسطيني (لوتزي وآخرون ٢٠٠٥، لوتزي و كيرشن ٢٠٠٩) ولسوء الحظ وعلى الرغم من قدرة المقترحات على تجنب المشاكل الدبلوماسية وحتى حل بعض المسائل القصيرة الأمد فان هذا النهج لمرة واحدة عاجز تماما عند تطبيقه على الأمد البعيد.

يقترح هذا الفصل نهج مختلف للإدارة المشتركة للمياه المشتركة. وبالرغم من تطبيق الأهداف والمبادئ والهيكلية المؤسسية بشكل خاص على المياه المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، إلا أنه يمكن تطبيقها على أي مكان في العالم تكون فيه المياه عبر الحدود مقسمة ولا تعمل على توحيد شعبين أو أكثر.

يحدد القسم الرئيس الأول بهذا الفصل عيوب المناهج الكمية لمشاركة الماء و يصف القسم الثاني الأهداف التي صممت اتفاقيتنا المقترحة لتحقيقها وتتوج هذه الأسس والمواد الأولية في القسم الرئيس حيث يتم وصف الهيكلية المؤسسية المقترحة لتنفيذ نظام الإدارة المشتركة للمياه المشتركة بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقبلية.

عيوب التقسيم الكمي لمصادر المياه المشتركة:

إن الأساليب الكمية للمياه المشتركة تعاني من ثلاث عيوب خطيرة: الأمن والثبات والخيال البيئي. فقد تصبح قضية ما " أمنية " عندما يتم النظر إليها على أنها مكون أساسي للأمن القومي. إذ أنها تتحول من مجال ما يمكن التفاوض عليه و ما يمكن أن يكون مصدر للتسوية. فعندما يتم تحديد مثل هذه الحصص فان تغييرها يعتبر تهديدا للأمن القومي.

إن نهج الكميات يؤدي إلى الثبات ونتيجة للتغيرات المناخية فانه من المحتمل أن تقل مصادر المياه المتجددة (FAO. ٢٠٠٨) في الشرق الأوسط مع حدوث آثار كارثية على الزراعة (فريموث و آخرون ٢٠٠٧).

إن الحصص الكمية الممكنة اليوم يمكن أن تكون مستحيلة بعد عدد قليل من السنين ويعود ذلك ببساطة إلى التغيرات المناخية . كما أن التغير الديموغرافي والتطور الاقتصادي سيؤديان إلى التأثير على الطلب على المياه بطرق لا يمكن التنبؤ بها. فالحصص الكمية التي تبدو منصفة حاليا يمكن أن تعتبر غير عادلة بعد عدد قليل من السنين في نظر طرف أو طرف آخر.

و أخيرا وعلى العكس من الأرض، فالمياه تعتبر مصدر طبيعي متنقل ، يتم استخدام كل قطرة ماء عدة مرات منذ اللحظة التي تسقط فيها باعتبار أنها مياه مترسبة في الضفة الغربية وعندما تصل إلى البحر أو تتبخر أو تتكثف. وخلال هذا المسار فان نوعية وجودة المياه تنخفض بشكل عام, كما أن الماء يستخدم ضمن الأنظمة السياسية المختلفة. فكل من هذه الأنظمة له هيكلته الخاصة من القوة في تحديد قواعد الإدارة . ويمكن استخدامها للمرة الأولى من خلال نظام ري زراعي مدار فلسطينيا ضمن نظام الملكية المشاعية قبل أن تعود المياه إلى البئر الجوفي وتظهر مرة أخرى في بئر إسرائيلي تشغله شركة ميكوروت، الشركة الوطنية الإسرائيلية للمياه، بهدف تزويد مياه الشرب إلى بلدية إسرائيلية أو قرية فلسطينية. وكل مرة تقرر مجموعة من العوامل كيفية استعمال قطرة الماء وكذلك كيفية منع القطرة من التلوث و التي تتم أيضا بطرق مختلفة. يجب أخذ جميع الأنظمة السياسية المتنوعة هذه في الاعتبار في عملية صياغة اتفاقية المياه المشتركة.

انه لعنصر أساسي في مقترحنا أن الحصص الكمية للمياه الثابتة حتى لما قدمت على أنها حصص مئوية تعمل ضد مصلحة الحلول البعيدة الأمد. إن مقترحنا مصمم لتجنب هذه العيوب قدر الإمكان. ومع ذلك فان مقترحنا يفترض مسبقا تعريف للحدود النهائية بين دولة إسرائيل و الدولة المستقبلية لفلسطين.

البحث عن إجماع على الأهداف:

لقد أقمنا الأدبيات السابقة والنقاشات مع اختصاصي الماء على كلا الجانبين من الحدود أن الإجماع بين الطرفين يمكن أن يتم التوصل إليه بناء على أربعة أهداف عامة بالنسبة لإدارة المياه المشتركة.

- إدارة مياه فعالة اقتصاديا

- إدارة مياه فعالة اجتماعيا و سياسيا و ليس بالضرورة متساوية

- إدارة مياه مستدامة بيئيا

- إدارة يمكن تنفيذها عمليا

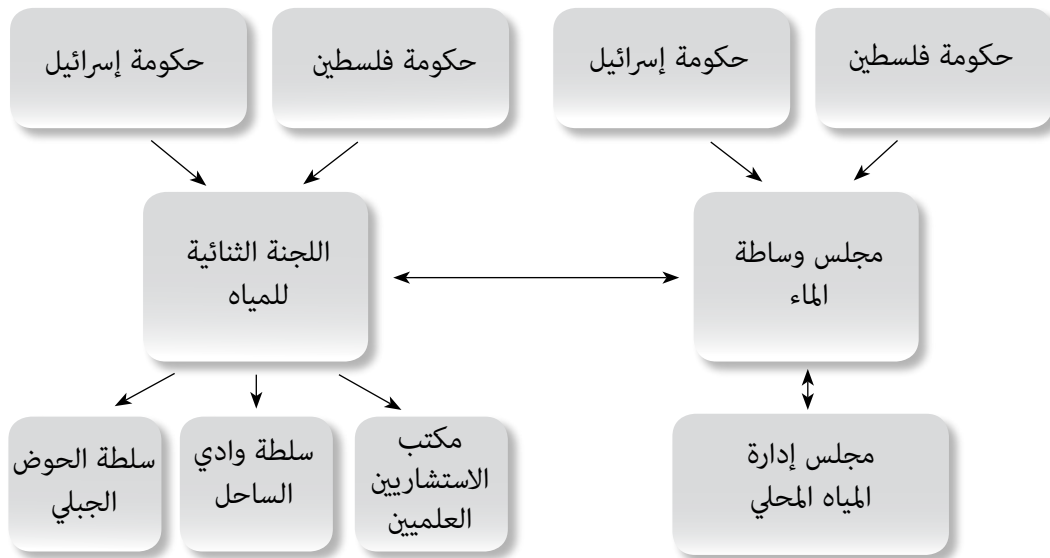
يشرح رحمان ٢٠٠٨ كيف يمكن ملائمة الأهداف الثلاث الأولى مع الهدف العام (الاستخدام العادل والمنطقي) والذي يظهر تقريبا في جميع اتفاقيات المياه عبر الحدود. أما الهدف الرابع فهو بحاجة إلى مزيد من الشرح. يمكن تنفيذ اتفاقية عندما تتوفر لدى جميع الأطراف في الاتفاقية السبل و الوسائل المؤسسية والاجتماعية والمالية لترجمتها عمليا. فالكثير من قوانين المياه التي تم تبنيها على مدى عشرين عام تفشل في هذا الامتحان. كما أن اتفاقيات أوسلو وقانون المياه الفلسطيني الذي تبعتها لا تعتبر استثنائية. فقد خلقوا سلطة المياه الفلسطينية كجسم تنظيمي عهد إليه تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالماء (تروتر ١٩٩٩ ، ٢٠٠٧) و كان ذلك المسار مناسباً لإسرائيل والتي من خلال قانون الماء الأساسي في عام ١٩٥٩ قد أمتت بشكل فعال جميع المياه

في الوطن . ومع ذلك لا يزال حتى اليوم ٧٠% من المياه المستخدمة فعليا من جانب الفلسطينيين تدار من خلال مؤسسات محلية أو زراعية. و بالفعل ومن خلال دعم بعض المسؤولين الفلسطينيين فرضت اتفاقية أوصلو مؤسسات فلسطينية نسخة طبق الأصل عن مؤسسات إدارة المياه الإسرائيلية (الضفة الغربية ٢٠٠٩) وعرف القليل من الفلسطينيين عن هذا العنصر في الاتفاقية ، إلا أنهم استمروا في التقييد بالمؤسسات القاعدية الموجودة أصلا والتي كما هو مبين وثابت في المنطقة (تروتير ١٩٩٩) وأماكن أخرى (مابري ١٩٩٦ و بكثر ١٩٩٩) يتم النظر إليها على اعتبار أنها فعالة وعادلة.

الهيكلية المؤسساتية المقترحة:

إن الهيكلية المؤسساتية المقترحة لإدارة إسرائيلية فلسطينية مشتركة للمياه المشتركة مبينة في الشكل رقم ٢ فهي تقسم القوة حول الماء بناء على عدة محاور:

- بين الحكومتين الإسرائيلية و الفلسطينية
- بين عدة مؤسسات إسرائيلية - فلسطينية مشتركة
- بين الأبعاد العلمية و السياسية للإدارة
- بين المؤسسات التي تعمل على عدة مستويات متدرجة.



إن هذه الهيكلية تقبل المبادئ العامة لإدارة المياه المشتركة إلا أنها ربما تتجاوز أو ربما تتخلف عنها بهدف التأكيد على المساواة في جميع الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المياه المشتركة تماماً مثل هدف الإنصاف والعدل. فإن المساواة في الحقوق والمسؤوليات لا يقصد بها أن كل طرف في الاتفاقية سيحصل على كمية متساوية من الماء، كما أنها تعني أن كل طرف سيكون له موقف متساو داخل كل المؤسسات للإدارة المشتركة لأجهزة المياه المشتركة والفرص المتساوية في المشاركة في عمليات صنع القرارات .

إن أدوات الإدارة الرئيسية المتوفرة لدى المؤسسات، والمبينة في الشكل ٢ هي عبارة عن المراقبة المستمرة والوساطة المستمرة. وكأنها بعيدة عن طريقة العمل ببساطة فإن المزج بين المراقبة والوساطة هو الأساس الذي يستند عليه اخذ القرارات المتعلقة بكمية سحب الماء من كل بئر أو خزان أو نبع. فلهذا الأمر تبعات كثيرة بما فيها الحاجة إلى المعالجة العادلة لمستخدمي المياه الذين يجدون أنفسهم مطالبين بتخفيض نسبة الاستهلاك . فعلى سبيل المثال ربما يتوجب على مستخدمي ماء بئر للأغراض المنزلية أن يطالبوا بإيجاد بديل فوري لتلك المياه من مصدر آخر. وعلى العكس من ذلك فإن مستخدمي بئر يزود مياه الري ربما يطلب منهم التخفيض من الاستهلاك في أوقات معينة من السنة أو قبول تعويض مادي (مع نصيحة فنية) بالتحول إلى طرق ووسائل يغذيها ماء المطر. ستطبق آليات المراقبة المستمرة والوساطة على كل المياه المشتركة بغض النظر عما إذا كان النظام خاص أو جماعي أو مشاع. و مع ذلك ستكون آليات الوساطة أكثر ملائمة للمؤسسات الفلسطينية الحالية لا للمؤسسات الإسرائيلية لأنها مركزية جداً.

اللجنة الثنائية للمياه:

ستستبدل اللجنة الثنائية للمياه (ل ث م) اللجنة المشتركة للمياه الحالية ولكنها ستكون مسئولة عن جميع المياه المشتركة وليس فقط المياه الفلسطينية (كما هو الحال مع اللجنة المشتركة للمياه) وتكون مسئولة مباشرة أمام الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية بوجود تفويض هام ومحدد، وأهم ما ستقوم به :

- وضع قيود وحدود لضخ ومعايير المعالجة وأهداف ضخ المياه في الآبار الجوفية بناء على التوصيات التي قدمتها لجانها الاستشارية (انظر في الأسفل).
- منح تراخيص لمشاريع حفر آبار جديدة بناء على التوصيات التي قدمتها لجانها الاستشارية.
- تطوير معدلات ضخ الآبار الجوفية المحتواة والتي تعتبر بحكم طبيعتها مصادر غير متجددة لذا فإن استخدامها يتوازن مع مرور الوقت مقابل قدرة أولئك الذين يستخدمون المياه لتطوير مصادر بديلة أو تقليل الطلب على الماء.

يجوز للجنة الثنائية للمياه أن ترفض التوصيات التي تتلقاها من أي من لجانها التابعة والمنبثقة عنها إلا أنها غير قادرة على اتخاذ قرار بديل لوحدها وإذا قررت رفض أي من التوصيات فيتوجب عليها تفسير الأسباب لرفضها أو الانتظار لتلقي توصيات جديدة. وإذا وجدت (اللجنة الثنائية للمياه) بعد حالتين من الرفض انه

من المستحيل التوصل إلى اتفاقية فانه سيتم تحويل القضية إلى مجلس وساطة الماء (انظر في الأسفل) وهو جسم موازي للجنة الثنائية للمياه في المكانة ولديه الكثير من الأدوات للتوصل إلى تسوية , إذا لزم الأمر ممارسة السلطة الكافية لفرض حل ما.

نحن نقترح أن تتألف اللجنة الثنائية للمياه من سبعة أعضاء تختار كل حكومة لكل طرف ثلاث أعضاء بالإضافة إلى عضو آخر ينتخبه الأعضاء الستة من أي دولة غير دولتي الطرفين. ويتم اتخاذ القرارات في اللجنة الثنائية للمياه بالأغلبية شرط أن عضوين على الأقل من الثلاث المنتخبين من كل طرف يكونان مؤيدين لأي قرار. وتضمن طريقة التصويت هذه أن ثلاث أعضاء من طرف واحد وعضو من غير المنطقة لا يمكنهم أن يشكلوا " أغلبية " في فرض حل على الطرف الآخر ولكن يسمح لوجود حل ما حتى بوجود اختلاف جذري بينهما.

وقد تم اقتراح لجنة فرعية بهيكلية مشابهة للحوض المائي الجبلي لأنه من الأهمية بمكان تزويد مياه صالحة للشرب الا انه يعتبر من أكثر مصادر المياه عرضة للزوال في المنطقة. وللاختصار لن يتم مناقشة اللجنة الفرعية للحوض الجوفي الجبلي هنا ولكن يمكن إيجاد نموذج مقترح في تقارير فيتلسون وحداد (٢٠٠٠, ١٩٩٨).

مجلس وساطة المياه:

يستلم مجلس وساطة المياه الشكاوي من أي مجتمع أو مؤسسة التي تذكر أنها تأثرت سلبيا من مشروع مياه مخطط تنفيذه أو ممارسة حالية داخل مجتمع آخر أو مؤسسة بما فيها الحالات التي تكون فيها هذه الممارسات مثل التخطيط الحضري غير المرتبط مباشرة مع إدارة المياه. كما انه سيتلقى شكاوي تتعلق بالتوزيع غير العادل للمياه أو مياه ذات جودة متدنية . كما أن المجلس سيقوم بدور الوسيط في حالات الخلاف بين اللجنة الثنائية للمياه وأي من لجانها المنبثقة عنها.

وبالنسبة لجميع الظروف المذكورة آنفا فان الدور الرئيسي لمجلس وساطة المياه هو الاستماع إلى تبريرات الأطراف المرتبطين في الشكوى أو النزاع ومن ثم المحاولة لإيجاد تسوية . وفي الحالات التي تفشل فيها عمليات التسوية أو عندما يكون الأثر المزعوم غير قابل للإثبات من خلال الأدلة المتوفرة فان مجلس وساطة المياه مخول بإجراء تحقيق مستقل, ويمكن عقد ندوات أو اجتماعات عامة وتفحص عدة خيارات من الحلول المقترحة لحل النزاع. ويجب حفظ السجلات والملفات ونشرها عن كل جلسات الاستماع العلنية وكذلك جميع التوصيات الموجهة للمجلس والصادرة عنه وفي نهاية المطاف لا يملك مجلس الوساطة للمياه الصلاحيات لفرض حل ويستخدم تلك الصلاحية فقط بعد استنفاد كافة الخيارات.

مكتب الاستشاريين العلميين:

يتألف مكتب الاستشاريين العلميين من " مستشارين علميين كبار عدد ٢". يتم ترشيح كل واحد من الوكالات ذات العلاقة في كل حكومة بالإضافة إلى طاقم من الموظفين . ويكون المكتب مسئول عن تقديم التقارير إلى اللجنة الثنائية للمياه حول القضايا ذات العلاقة بجودة المياه وكميتها وكذلك تقديم التوصيات المناسبة

لرخص ضخ المياه وقيود حفر الآبار إلى اللجنة الثنائية للمياه. بالإضافة لأدوارهم الأخرى فإنه من المتوقع من المستشارين الاثنى الكبار تزويد اللجنة الثنائية للمياه بتعليق على أربعة أنواع من المعلومات:

- بيانات عن كمية المياه (بما في ذلك المخططات).
- بيانات جودة المياه .
- القيود البيئية على سحب المياه والتخلص من المياه العادمة .
- ملائمة تزويد مياه ذات جودة مناسبة.

لا يتوقع من مكتب الاستشاريين العلميين الحفاظ على قاعدة بيانات مستقلة وإنما التأكد من إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات التي يحتفظ بها الطرفين. وبالإضافة إلى واجباته في اقتراح ومراقبة طرق التدفق ومعايير الجودة الضرورية للمحافظة على الصحة البيئية لاماكن تجميع المياه المشتركة، يتوجب على المكتب أيضا أن يجد السبل لضمان حد أدنى للحصص للاستخدام المنزلي والالتزام بمبدأ " الحق الإنساني في الحصول على الماء " لكل بيت في ظل مجتمع قانوني .

مجلس إدارة المياه المحلي:

سيحدد مجلس إدارة المياه المحلي جميع اللجان والأجسام ويسجلها والتي تدير مصادر الماء محليا وتعيد توزيع الماء بغض النظر فيما إذا كانت تابعة لأنظمة ملكية خاصة أو جماعية . والمعايير المستخدمة لهذا التحديد ستكون وجود "قواعد قيد الاستخدام" محليا، أي أن القواعد تكون حسب المصدر الذي تديره بالفعل جماعة معينة في ظروف محددة. وعادة ما تختلف هذه القواعد عن القواعد الرسمية، فيمكن على سبيل المثال أن تبقى شفوية ولكن تطاع بشكل دقيق جدا داخل المجتمع. وفي الواقع فإن عملية تسجيل مؤسسات المياه المحلية تهدف إلى إعطائهم استدامة في تفاعل لاحق مع اللجان والأجهزة المذكورة آنفا. وواجب آخر لمجلس إدارة المياه المحلي هو مساعدة مجلس وساطة المياه للتأكد من أن المجموعات المحلية أو المؤسسات التي تدير مصادر المياه ذات العلاقة تتم استشارتها بالكامل خلال إجراء أي تحقيق تحت رعاية مجلس وساطة المياه.

إن تحديد أنظمة حقوق الملكية المحلية أمر صعب وفي بعض الحالات تكون هذه العملية موضع انتقاد لأنها استهدفت التصنيفات القانونية للأنظمة المحلية والتي كانت غريبة بالنسبة لها. فعلى سبيل المثال في حالة كون قانون ماء وطني موضع الهام ليبرالي جديد فإنها استهدفت تصنيفات الملكية الخاصة فيما كان في الواقع مفاهيم ملكية جماعية. كما أن أنظمة حقوق الملكية المحلية في حال تطور مستمر , ويعتبر هذا الأمر جانب هام من قدرتهم على التحمل في وجه المتغيرات المناخية والفصلية والديموغرافية . إن تحديد مثل هذه الأنظمة عادة ما ينطوي على كونها متحجرة (بولنز ٢٠٠٩).

إن مقترحنا يضم الدروس والعبر التي تم تعلمها من هذه التجربة , فهو يقترح إدخال مؤسسات حقوق الملكية المحلية على أنها كيانات ديناميكية لا يسعى المقترح إلى خنقها في نموذج " مرة واحدة وإلى الأبد " ولا يتبنى تصنيفات تم خلقها اصطلاحيا نتيجة لقانون المياه الوطني لوصف التصنيفات التي تطورت بشكل طبيعي .

من المفهوم إلى التطبيق :

إنها لخطوة هامة في الانتقال من المفاهيم المجردة لقانون المياه الدولي إلى تطبيقاته العملية في مناطق معينة وبمشاركة مؤسسات قابلة للحياة والتي يمكن أن تتوسط بشكل ناجح بين المتطلبات المتنافسة للحصول على مصادر المياه المشتركة. إن مقترح (شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط) كما هو مبين في هذا المقترح يهدف إلى الإشارة إلى كيفية اتخاذ مثل هذه الخطوة. فهو يعكس احتياجات عالم القرن الواحد والعشرين واتجاهاته.

وبالطبع هناك انتقادات إزاء مقترح (شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط). وأحد الانتقادات يتعلق بكون هذا المقترح غير مكتمل ونرد على هذا الانتقاد بقولنا إننا نعترف بأننا " مذنبين " فهناك حاجة لبذل جهد كبير في سبيل تحويل المفاهيم والمؤسسات المذكورة أعلاه إلى عمليات حقيقية ومؤسسات واقعية. وكل هذا العمل بحاجة لمن ينجزه . ومع ذلك لن يتم ذلك ما لم يقنع السياسيين أن الإسرائيليين والفلسطينيين هم مؤيدين لمثل هذا المقترح ويؤمنوا انه على المدى البعيد سيتم حكم الشعبين من خلال نظام مرن وليس جامدا بخصوص إدارة مصادر المياه المشتركة .

وهناك انتقاد آخر يدعي أن هذا المقترح متفائل جدا وانه ليس من السذاجة أن هناك الكثير من الثقة مطلوبة من شعبين لديهما اتجاهان مختلفان بخصوص إدارة المياه خاصة بعد سنوات كثيرة من الصراع. ونرد على هذا الانتقاد بقولنا أن (شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط) "غير مذنبه" . إن استنتاجنا يستند على أن عملية تطوير الاحترام المتبادل والتقدير في مفاوضات المياه هو الأساس السائد. يذكر ولف ١٩٩٩ في مراجعته البارعة في مقالة عنوانه " المعايير للحصص العادلة : جوهر النزاع العالمي على المياه " إن تقريبا جميع المفاوضات الدولية حول حصص المياه خلال القرن الماضي أو أكثر قد استأنفت بناء على " اعتراف " كل طرف "باحياجات" الطرف أو الأطراف الآخرين بدلا من بدهة المبادئ أو الحقوق , ففي هذه المفاوضات يعترف كل جانب عادة بالقيود التي تقيد الجانب الآخر . وفي سياق مختلف نوعا ما فقد وجد سيم وآخرون (١٩٩٩) أن القرارات في استراليا تتطلب توازن حصص الماء مع الاستخدامات البيئية والإنسانية ووجد أن الأحكام المحلية تجاه " العدالة " (مع المشاركة المحلية في اتخاذ القرارات) لعبت دورا بارزا أكثر من اعتبارات الفاعلية الاقتصادية. وبالطبع يوجد لدينا في غور الأردن تاريخ من القمم التي عقدت على طاولات النزاهات والتي تمكنت من إدارة الماء في غور الأردن خلال ما يقرب من ٤٥ عام , عندما كان نهر الأردن خط الهدنة بين إسرائيل والأردن على الرغم من كون الدولتين في حالة حرب شكليا.

وفي الختام يجب أن نوافق على أن اقتراح (شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط) كما تم وصفه أعلاه لم تتم تجربته بعد وانه غير مجرب كوحدة كاملة . ويمكن تقريبا إيجاد كل جزء منه في اتفاقيات المياه السارية المفعول في أماكن أخرى في العالم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ما تبقى التحدث عنه في الفصل السادس هو كيفية تحويل المقترح من المفهوم إلى تطبيق عملي واقتراح الخطوات الواجب اتخاذها في وضع مقترح (شبكة أصدقاء الأرض في الشرق الأوسط) بشكل حازم على المائدة السياسية على كلا جانبي الخط الأخضر.